المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
العدد 7 لسنة 2022- تشرين2
No. 7 – November 2022
ISSN 2710-0952 (Print) ISSN 2790-1254 (Electronic)

مقومات ومعوقات الاستثمار السياحي في المدن العراقية

المدرس الدكتور محمود حسين مصطفى
كلية التخطيط العمراني، جامعة الكوفة، العراق
البريد الالكتروني: Mahmoodh.hussein@uokufa.edu.iq

مستخلص البحث

يعتبر الاستثمار في المدن اهم دعائم تكوين المدن وديمومتها واحد برامج التنمية الحضرية في المدن لما توفره من دعم مالي للمدينة وامتصاص للبطالة الموجودة في المدينة، وهنا تظهر أهمية وجود النظام الإداري الواعي والكفوء والذي يعمل على حسن التصرف واستغلال تلك الاستثمارات المتاحة وهي في الغالب محدودة وتعظيم الفائدة منها طبقا لأولويات خطط وبرامج تضعها الحكومة.

في السنوات الأخيرة ، أعطت الدولة فرصًا كبيرة للقطاع الخاص للمساهمة والمشاركة في الاستثمار في مشاريع التنمية الحضرية ، خاصة في مجال السياحة ، لكن من الضروري ان نقف ونراجع وتقيم الوضع الراهن ودراسة نتائج هذه التجربة الحديثة وأثر هذه الاستثمارات والتوجيهات على الإستراتيجيات الوطنية ومستوى الالتزام وتطوير الخدمات في الدولة.

ان مشكلة البحث تتمثل في استطاعة العراق تهيئة مناخ جاذب للاستثمار، ويهدف الى التعرف على العوامل الطاردة والجاذبة للاستثمار في العراق ، وافترض البحث إمكانية تحفيز قطاع السياحة من خلال تهيئة مناخ جاذب للاستثمارات ، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في اثبات فرضية البحث.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، الاستثمار السياحي، معوقات الاستثمار، البيئة الاستثمارية، الاستثمار الأجنبي، العراق.

Components and obstacles to tourism investment in Iraqi cities

Lect. Dr. Mahmood Hussein Mustafa
Faculty of Physical Planning, University of Kufa, Iraq
Email: Mahmoodh.hussein@uokufa.edu.iq

Abstract

Investment in cities is the most important pillar of the formation and sustainability of cities and one of the urban development programs in cities because of the financial support they provide to the city and the absorption of unemployment in the city ،and here appears the importance of having a conscious and efficient administrative system that works to manage well and exploit those available investments ،which are often limited and maximize the benefit of them according to the priorities of plans and programs set by the government .

In recent years ،the state has given great opportunities to the private sector to contribute and participate in investment in urban development projects ، especially in the field of tourism ،but it is necessary to stand ،review and

evaluate the current situation and study the results of this modern experience and the impact of these investments and directives on national strategies and the level of commitment and development of services in the state.

The problem of the research is that Iraq can create an attractive climate for investment and aims to identify the factors that repel and attract investment in Iraq ،and the research assumed the possibility of stimulating the tourism sector by creating an attractive climate for investments ،and the descriptive approach has been adopted in proving the hypothesis of the research.

Keywords :Investment ،tourism investment, investment obstacles ،investment environment ،foreign investment, Iraq.

مشكلة البحث:

هل استطاع العراق تهيئة مناخ جاذب للاستثمار ؟

هدف البحث

التعرف على العوامل الطاردة والجاذبة للاستثمار في العراق .

فرضية البحث

يفترض البحث إمكانية تحفيز قطاع السياحة من خلال تهيئة مناخ جاذب للاستثمارات.

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي في اثبات فرضية البحث.

الجانب النظري :

أولا: الدراسات السابقة

1 – دراسة الزهراني ، " الاستثمار السياحي في محافظة العلا "، 2008.

اخذت هذه الدراسة على عاتقها تحليل الاستثمار السياحي ومحيطه في (محافظة العلا) والتي تتمتع بثروات سياحية كبيرة تتمثل في الموردين الثقافي والطبيعي ، ودرست الاستثمار في خدمات الإقامة والتمويل (الفنادق، الشقق، المطاعم والمتنزهات) مع انشاء صناعات يدوية محلية تقليدية تساهم في إنعاش السياحة.

ومن أهم ما توصلت اليه نتائج الدراسة هو بناء اقتصاد معرفي في صناعة السياحة والاستثمار السياحي، وتوفير مجالات وفرص للاستثمار السياحي "مشروعات سياحية، ثقافية وطبيعية" مختلفة، وتعزيز الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الموجبة، التي تمتاز بها منطقة الدراسة.

2 – دراسة التميمي، "تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق"، 2015.

تتحدث الدراسة عن اهمية البيئة الاستثمارية ومحدداتها وان العراق قد حظي بمواقع متأخرة في المؤشرات الدولية وعنه ينتج انه يجب الاهتمام بهذا القطاع، وقد هدفت الدراسة الى تحليل اتجاه العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشرات البيئة الاستثمارية في دول معينة ودراسة واقع حال بيئة الاستثمار في العراق، والتعرف على العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار.

ومحاولة معرفة اهم السياسيات لتحسين مؤشراتها وقد اتبعت الدراسة منهج وصفي ومنهج تحليلي ، وقد توصلت الدراسة الى ان هنالك دور واضح للحكومات ولهيئات الاستثمار في خلق بيئة استثمارية وبالمقابل هنالك تخبط في عمل الحكومة العراقية وهنالك قصور في البنية للتحتية للخدمات على الرغم من تنفيذ عدد من المشاريع في السنوات الماضية.

3 – دراسة السعيد وعبدلي ،" دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة" ،2018.

تبرز اهمية الدراسة في بيان اهمية الاستثمار السياحي كآلية من آليات تحقيق التنمية السياحية المستدامة وحيث تولي الجزائر كباقي الدول اهمية كبيرة لزيادة وتنويع استثماراتها في عوامل الجذب السياحي لكون هذه الاستثمارات اداة فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، وكان من الأهداف المرجو الوصول إليها من خلال هذه الدراسة هو إعطاء توضيح مفصل لدور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة مع التركيز على أهم المقومات السياحية التي تذخر بها الجزائر، والتي تجعلها قبلة سياحية مميزة، وقد توصلت الدراسة الى ان قطاع السياحة في الجزائر يحتاج الى كثير من التطوير والتحسين خاصة في ظل العوامل التي تساعد على تفعيل هذا القطاع.

4 – دراسة الأسدي والنجم،" الاستثمار السياحة في العراق المقومات والتحديات (محافظة النجف انموذجاً)" ، 2019 .

تتناول هذه الدراسة الاستثمار السياحي والتحديات التي تواجه المستثمرين في المشاريع وقد هدفت الى دراسة وتحلل الاستثمار السياحي في محافظة النجف الاشرف ومقارنة الاستثمار السياحة مع البلدان العربية مع الاطلاع على اهم النتائج المتحققة في هذا المجال وتحدد مقومات وتحديات الاستثمار السياحة في العراق والنجف الاشرف خصوصاً .

كما خلصت إلى أن الاستثمار السياحي في محافظة النجف لم يصل إلى المستوى السياحي المطلوب، وذلك لأن المؤسسات المالية والتسهيلات المصرفية والإعفاءات الضريبية لم تؤخذ في الاعتبار وتم القيام بذلك بشكل عشوائي وغير منتظم ، مما سبب عدة مشاكل على الرغم من وجود بذور الاستثمار السياحي في محافظة النجف ، إلا أنها لم تقدم مساهمة فعالة ومؤثرة في تطوير الخدمات السياحية ، إضافة لضعف القرارات الإدارية والاقتصادية ، مما أدى بشكل عام إلى انخفاض كفاءة الخدمة وضعف الاستثمار السياحي كعدد السياح الزائرين للنجف وكيفية الاستجابة لهم ،مما له تأثير مباشر على طبيعة مدة الإقامة .

ثانيا: البيئة الاستثمارية والاستثمار

تمهيد

يعد الاستثمار من العناصر المهمة في العملية التنموية كزيادة الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي وهو واحد من مصادر التمويل وله دور هام وحيوي نتيجة ما يقدمه وما يساهم به في التنمية الاقتصادية من توظيف للعمالة وتقليل البطالة، وهذا الاستثمار يتأثر بعوامل متعددة منها تشريعية وقانونية وسياسية وغيرها، والاستثمار هو المحرك الأساس لكل مشروع انمائي لا سيما الدول النامية نتيجة لقلة راس المال.

وكذلك يرتبط الاستثمار بتقدم ورفاهية الدول لما يحققه من تنمية اقتصادية ولكن هنالك معوقات ومقومات، فضعف الإجراءات الداعمة والإطار القانوني وكذلك العوامل الخارجية التي تتعلق بسياسات الدول المجاورة او غيرها غلق المنافذ البرية والجوية والبحرية التي تجعل الاستثمار هشا وضعيفا لا يشجع القطاع الخاص المحلي او الأجنبي او الدول الأخرى في استثمار أموالها، كما ان سوء الأوضاع الأمنية واحدة من المسائل التي تؤدي لهجرة الأموال الى الخارج وكذلك تردد المستثمر الأجنبي في الاستثمار بالإضافة الى ضعف البيئة الاستثمارية والعراقيل الإدارية.

مفاهيم الاستثمار (Investment)

للاستثمارات الأجنبية دور فعال ومباشر في الساحة الدولية فهو يعد من مصادر التمويل المهمة لا سيما للدول النامية في ظل ارتفاع حجم الديون الخارجية، وهو البديل الأفضل عن القروض الأجنبية في الإصلاح والتنمية الاقتصادية (زغدار، 2005، p. 159).

فتبني سياسة جذب الاستثمار لدى دول العالم النامية او المتقدمة بعد الازمة العالمية، فرضته اعتبارات تنموية (اقتصادية وعمرانية واجتماعية وسياسية) ويمكن صياغتها بانها سياسة رشيدة لأجل حل المشاكل المتعلقة بأنماط النمو الاقتصادي والعمراني والاجتماعي ومنها مشكلة السكن)حامد &عبد الجليل , 2011, p. 35) .

تختلف الادبيات وفق الاتجاهات في تعريف مفهوم الاستثمار فمنها ما يعرفه بانه الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل مقابل التخلي عن استعمال الأموال الحالية، او هو عبارة عن محققات او إضافات لدورة التدفق النقدي(نصار، 2010، p. 120) .

وينطبق الشيء نفسه على الاستثمار في أي نشاط اقتصادي أو مشروع يحقق مصلحة مشروعة للبلاد(*قانون الاستثمار العراقي*, 2006, p. 4).

ويعرف الاستثمار في اللغة على انه الزيادة والنماء، وهو يأتي من الثمر الخارج من الشجرة والذي يزيد على أصلها ويسمى ثم ار لذلك أطلقت هذه الكلمة على الاستثمار لأنه يصب في مصلحة وفائدة الإنسان(إذهيب، www 2022) .

فالاستثمار من نظرة اقتصادية هو تأجيل لعوائد او منافع فورية لتحقيقها مستقبلا بشكل مرضي وذو فائدة أعظم. (محمود،2000،ص10) او توظيف الأموال لغرض تحقيق الربح او العائد المالي المرجو (ايفانز، 2011، p. 11) .

فالاستثمار يأتي بدافع الربح وعادة ما نرى ان الربح يكون على المدى البعيد ويرى الاقتصاديون ان الربح هو عائد اقتصادي نتيجة المخاطرة)الحمود &مشرف(2011, p. 21 .,

اما التعريف الشامل فيكون: هو عملية اقتصادية تعمل على توظيف راس المال لأجل شراء المواد الإنتاجية والتجهيزات وهذا يحقق تراكما لراس مال جديد فيرفع قدرة الإنتاج او يعوض او يجدد رؤوس الأموا القديمة، ويبين ان الانفاق المالي هو هدف الاستثمار.

انواع الاستثمار :

أنواع الاستثمار وفق النوع

الاستثمار الحقيقي وادواته

وهو استثمار انتاجي او اقتصادي وهو توظيف يتحقق من خلال الشراء والبيع او من استعمال الأصول الإنتاجية لزيادة السلع والخدمات بما يزيد الإنتاج القومي الإجمالي، فتستعمل مباشرة لإنتاج سلع رأسمالية او استهلاكية تزيد من الخدمات والسلع، اما أدوات الاستثمار الحقيقي فهي)الحجازين &رمضان , 1996.,p44):

1) العقارات كأداة استثمارية

1. مباشر: كشراء العقارات او المباني او الأرض
2. غير مباشر: أي ان المستثمر يشترك بمحفظة مالية لشراء العقارات

2)السلع أداة استثمارية:

حيث ان بيع السلع من خلال أسواق متخصصة (البورصة) بعقود تعرف التعهدات المستقبلية.

3)مشاريع اقتصادية كأداة استثمارية:

وهي الأكثر انتشا ار من بين الأدوات الاستثمارية كالتجاري والزراعي والصناعي

الاستثمار المالي وادواته

استثمار ظاهري او ايرادي لا ينتج عنه أي زيادة حقيقية في الخدمات والسلع ويتم بنقل ملكية الأموال المستثمرة او وسائل الإنتاج من مستثمر لآخر فيحقق إيرادات ووفرة مالية حيث لا يدخل الاستثمار المالي بصورة مباشرة في انتاج الخدمات والسلع، بل يعمل بتوفير الأصول الحقيقية بواسطة توفير الأموال اللازمة لامتلاكها او شرائها كالسندات والأسهم (صيام &منصور (2018, p. 55 .,

اما أدوات الاستثمار المالي فهي(الوطيان، 1990، p. 127):

1) أدوات ملكية كالأسهم العادية والممتازة
2) أدوات دين كأذونات الخزينة والأوراق التجارية والسندات
3) استثمارات مالية طويلة الاجل كالسندات والأسهم
4) استثمار مالي قصير الاجل مثل شهادات الإيداع واذونات الخزينة
5) استثمار مالي ذو دخل ثابت كالسندات ذات السعر الثابت والأسهم الممتازة وغيرها

أنواع الاستثمار وفق الامد او الفترة الزمنية

الاستثمارات قصيرة الأمد: وتمتد لفترة زمنية لا تتعدى العام مثل الخدمات والسلع والاحتياجات الموسمية وتقسم على نوعين)الحجازين &رمضان(1996, p. 56 , :

أ- الاستثمارات قصيرة الامد جدا: فلا تزيد عن اليوم او بضعة أيام او أسابيع.

ب- الاستثمارات قصيرة الأمد: والتي لا تقل عن عام واحد أي يتراوح بين الأشهر واقل من عام

الاستثمارات متوسطة الأمد: وهو استثمار يمتد ما بين سنة وثلاثة سنوات ويرى البعض الاخر ان الاستثمار المتوسط الاجل يتجاوز 1سنوات

الاستثمارات طويلة الأمد: وتمتد لأكثر من ثلاثة سنوات كما في استثمار المشاريع الصناعية والزراعية وغيرها التي تمتد لفترة زمنية طويلة.

أنواع الاستثمار وفق الملكية

1. استثمار خاص: وتموله الشركات او الافراد لغرض تحقيق العوائد لصالح الشركة او الفرد بما يحقق مصالح المجتمع)صيام &منصور2018, p. 57 ,).
2. استثمار عام: أي استثمار حكومي من ميزانية الدولة كطرح السندات او القروض التي تستثمر في انشاء المستشفيات والطرق ومحطات الطاقة وغيرها، ويكون استثمار الدولة على نوعين الأول استثمار داخلي والثاني استثمار خارجي(شكل 1).

ISSN 2710-0952 (Print) ISSN 2790-1254 (Electronic)

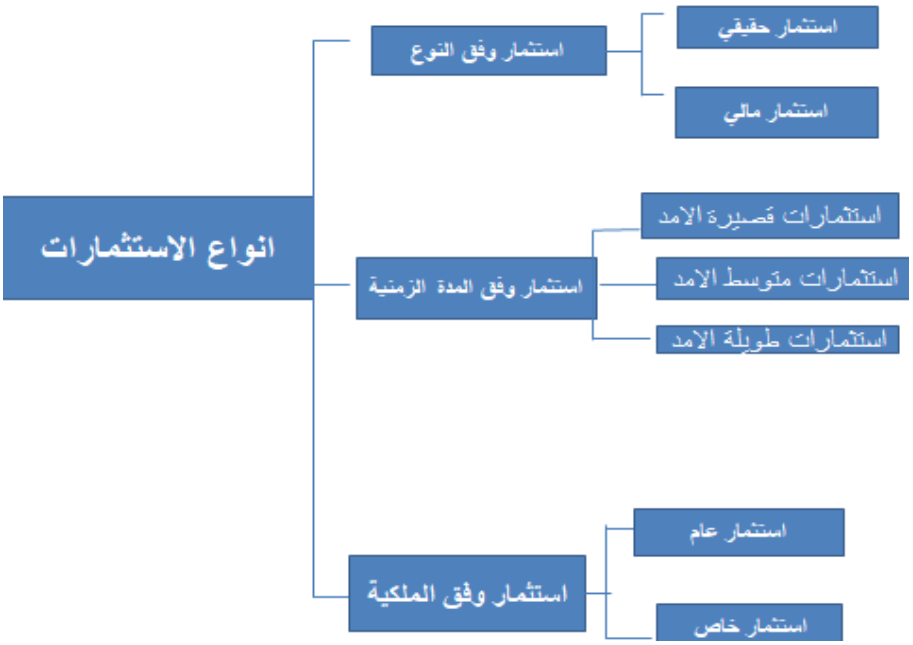

شكل 1أنواع الاستثمارات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على أنواع الاستثمار.

يتمثل الاستثمار موضوع البحث كنوع بالاستثمار الحقيقي المنتج للسكن والخدمات، وكملكية بالاستثمار الخاص بغياب الاستثمار العام، اما حسب الفترة الزمنية فإنجاز المشاريع السكنية الاستثمارية عادةً ما تستغرق أكثر من عام وتتجاوز الأربع سنوات كالمشاريع السكنية الضخمة، فلذلك يكون الاستثمار السكني متوسط وبعيد الأمد.

البيئة الاستثمارية او الاستثمار ومناخه ومكوناته

ان أي استثمار محكوم بعاملين بغض النظر عن نوعه او مجاله وهما)الحمود &مشرف .2011, p , 23):

عنصر الربح:

وهو الفرق بين ثمن السلعة المباعة ونفقة انتاجها وهو ما يسمى بالربح وله أهمية في تحديد حجم الاستثمار، وهذا الحجم يحدده المستثمر عند المستوى الذي يحقق له اقصى ربح ممكن أي

ممكن أي عند المستوى الذي يتعادل فيه سعر الفائدة مع القيمة الحدية الإنتاجية للرأسمال

عنصر المخاطرة:

ويوجد نوعان من المخاطر يتعرض لها المستثمر بسبب سوء التقدير وعدم النظرة

المستقبلية وهما:

أولا: أخطار قابلة للتامين:

وتتمثل بمخاطر يمكن تجنبها من خلال التامين لدى شركات التامين كخطر السرقة او الحريق، ومثل هذه الاخطار يمكن حدوثها، لذلك يؤمنوا لدى الشركات ضد حدوث هذه الاخطار.

ثانيا: أخطار غير قابلة للتامين:

وهي لا يمكن التنبؤ بها او معرفة طبيعتها او حسابها لذلك لا تقبل شركات التامين بالتامين ضدها، فتحديد كلفة المشروع في الوقت الحاضر أمر سهلا لكن ما يخبئه المستقبل من حالات كتقلب الأسعار المفاجئ، او عدم الاستقرار الأمني ،او السياسي، او الاقتصادي وكذلك الاجتماعي، فهنا يتبين العبء الثقيل على المستثمر من خطر المستقبل المجهول (نصار، 2010، 44 .p).

وهنالك عوامل توثر على مستوى العوائد والمخاطر فمنها ما هو ملائم ومناسب للاستثمار ومنها ما يكون مناخا طاردا وغير ملائم للاستثمار ما يطلق عليها بالمناخ او البيئة الاستثمارية، وهي مجموعة السياسات والظروف والمؤسسات السياسية والاقتصادية المؤثرة على ثقة المستثمر والتي تجذبه او تنفره لبلد دون اخر ويعرف على انه منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والقيم والإجراءات التي بدونها او في غيابها لا يستقيم ولا يستقر الاستثمار وهذه العوامل التي بمجموعها تشكل البيئة الاستثمارية، هي كالاتي)صيام &منصور59 .p ,2018 ,(:

1) **الموارد الطبيعية:** هي من اهم عوامل جذب الاستثمارات فندرة الموارد (أي وجود مورد معين في دول محدودة ونتيجة للطلب المتزايد عليه مقابل الكمية المحدودة يجعله مورد نادر وعالي الكلفة مثل الألماس، والذهب) في بعض الدول دون الأخرى يجعلها محطة صراع وتنافس بين دول عديدة.

2)**الموقع الجغرافي:** على الرغم من تطور المواصلات ووسائل النقل الحديثة الا انه ما زال للموقع الجغرافي ميزة مهمة يجب مراعاتها كمواقع الاسوق الاستهلاكية وسهولة الوصول اليها.

3)**القوى العاملة:** ان الكفاءة والمهارة وكذلك كلفة الايدي العاملة لها دور في تحديد وجهة الاستثمار، فالعمالة الماهرة والرخيصة الثمن لها الأولوية في الاستثمارات وخاصة تلك الصناعات التي تحتاج لأيدي عمل كثيفة.

4) **البنية التحتية:** ويقصد بها مدى توفر مختلف الخدمات التي تخدم المستثمر كالشركات الفنية والمالية والاقتصادية والتي تقدم للجهة المستثمرة الاستشارات والدراسات التمهيدية.

5)**نظام الضرائب:** وله ارتباط مباشر بمستوى العوائد وتكاليف الاستثمار وهذا النظام مختلف من دولة لأخرى ويعتبر من الأدوات الاقتصادية المهمة لكل دولة في مجال الاستثمار.

6) **البيئة التشريعية والقانونية:** أي نظام او بيئة سليمة وامنة تأتي من التشريعات والقوانين التي تحمي الاستثمارات وفق الضوابط والشروط، مثل وجود التشريعات الاقتصادية والعمالية العادلة والضمانات الكافية والكاملة التي تضمن حرية النشاط للمستثمر وكذلك وجود نظام قضائي عادل وفعال بالإضافة الى التشريعات التي تعطي حرية للمستثمر وتخليه من قيودا تعيقه عن الاستثمار.

7) **الأجور والقوى الشرائية:** ويقصد به حجم الطلب على السلع في الأسواق لإشباع الحاجات سواء على المستوى الفردي او على مستوى مجتمع وهذا يرتبط بالقدرة الشرائية والأجور المتاحة.

8) **الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي:** وهو من العوامل الرئيسة المؤثرة على بيئة الاستثمار وهنالك مثل شائع ان راس المال جبان لهذا يتوخى المستثمر الحيطة والحذر والخوف فنجد الاستثمارات تهرب من الدول او المناطق المضطربة وغير المستقرة، فالاستقرار الأمني والسياسي اهم عاملين لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ونموهما، وكذلك دور الهيئات والنقابات ضمن الإطار القانوني والصلاحيات، وما يخص العوامل الاقتصادية:

أ. وضوح منهج الدولة الاقتصادي وتشريعاته وفلسفته.
ب. تحجيم التضخم ومحاربته وتجنب تشوه النمط الاستثماري ومحاولة دفع المستثمر عن توجهه نحو الاستثمار في المعادن الثمينة والعقارات وغيرها.
ت. إعفاءات ضريبية ومنح تشجيعية دون الاسراف بدون هدف، بل عبارة عن حوافز.

ث. اقتصار الدولة على رسم السياسة المالية والاقتصادية بنحو يدفع المجتمع ويحفزهم فيدفع الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف المتوافقة مع متطلبات التنمية.
ج. تسهيلات وتبسيطات للإجراءات كأصدار رخصة الإقامة.
ح. توفر الايدي الماهرة والعاملة وكذلك الدورات التدريبية والتعليمية.
خ. وجود البنية الأساسية كوسائل النقل والاتصالات وغيرها.
د. فاعلية الجهة المسؤولة ودورها في التعامل بمصداقية وكفاءة بشؤون الاستثمار .

ثالثا: الجانب التطبيقي

جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية

مع فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر ، وزيادة العولمة ، والتقدم التكنولوجي ، وتوسع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تتخذ معظم دول العالم خطوات لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتحسين مناخ الاستثمار ، وقد أحرزنا تقدمًا. تحسين بيئة الأعمال ، بما في ذلك في العراق ، من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية ؛ تقنين وتبسيط اللوائح التجارية ؛ تعزيز حقوق الملكية ؛ زيادة مرونة سوق العمل ؛ تحسين البنية التحتية وتطويرها (محمد، 2008، p. 5) .

من العوامل التي أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية الى البلد(نظيف،2006،ص7) :

١- القوى العاملة الكفؤة.

٢- النظام القانوني الذي يتسم بالعدالة والكفاءة.

٣- شبكات النقل الكفؤة .

٤- سياسات مكافحة الاحتكار صارمة.

٥- ثقافة مولدة للثروة وسياسة واضحة على المستوى الاقتصادي.

محددات الاستثمار في العراق

تعترض الاستثمار الأجنبي خمس معوقات مهمة ، وهي الشروط التي ينبغي تحققها لضمان دخول الاستثمارات الأجنبية لأي بلد :

1) الأرض: السؤال الأول الذي يطرحه المستثمر الأجنبي على المسؤول عن الاستثمار في الدولة هو: أين الأرض التي يقام عليها المشروع وما هي خصائص قطع الأراضي المتاحة؟ هل الأرض محفوظة بشكل جيد؟ قارنها واختر ما يناسب مشروعك المقترح ، يجب على هيئة الاستثمار العراقية أولاً الحصول على قائمة بجميع الأراضي القابلة للاستثمار ومن ثم تنفيذ المشروع في منطقة جغرافية مملوكة للحكومة أو الدولة عن طريق بيع أو تأجير هذه الأراضي إلى المستثمرين وبالنسبة للأرض فيمكن للحكومة تطويرها وتوفير البنية التحتية اللازمة وكافة الخدمات التي يطلبها المستثمرون (الحنظل ، 2009 ، ص 4).

2) المهارات: تبحث الشركات الأجنبية المستثمرة عن عمالة كفؤة وتحتاج إلى عمالة رخيصة وماهرة للعمل في مشاريعها ، حيث تؤدي الأجور المرتفعة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والمنافسة لهذه الشركات في السوق العالمية ، والنظام المصرفي العراقي ضعيف بالنسبة للمشاريع التنموية. الدعم غير الكافي ، ونقص الموارد ، ونقص التمويل المحلي والتمويل (الزهراني &قسيمة2008, p. 24 ,).

3) التسهيلات المصرفية: البلدان النامية ، بما في ذلك العراق ، لديها مشاكل تكوين رأس المال ، والتي تعتمد على مدى المدخرات المحتملة. هناك القليل من الإمكانيات للادخار في هذه البلدان بسبب ضعف الدخل الحقيقي بسبب انخفاض الإنتاجية بسبب نقص رأس المال وهنا يتولى النظام المصرفي توليد مبالغ كبيرة من الأموال خارج القطاع المصرفي ، مع بعض المدخرات والأموال المجمدة وغير ذلك. استثمرت مباشرة من قبل المالكين تؤدي جميع المدخرات إلى الاتجاه المطلوب أثناء الإنتاج. في أحد

جوانب النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري والخدمي ، سواء على المدى القصير أو الطويل ، المساهمة في عملية التنمية من خلال الدخول في الدورة الاقتصادية والحصول على الأموال اللازمة لمشاريع استثمارية جديدة تساعد على استقرار الاقتصاد (نصار، 2010، p. 46) إلى الحد الذي يعتمد فيه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول على تكوين المدخرات وتراكمها ، فإن عدم وجود نظام مصرفي فعال سيقلل العبء على الأفراد في الادخار والاحتفاظ بالأرصدة المتاحة للبنوك لتعبئتها ويضعف القدرة على تجميع الأموال المطلوبة لتمويل الاستثمار التنموي (صحيفة الفداء، 2007 www).

4) البيئة التشريعية: وتشمل: توافر القوانين الداعمة للاستثمار ، والإعفاءات الضريبية وسهولة الوصول إلى المحاكم ومضاعفة التكاليف والقضاء على الفساد، لأنه يجعلها أقل قدرة على المنافسة ، وتفرض الرسوم والأجور أو الرسوم بدون مقابل. أي بدون خدمة (أو برعاية مؤسسة من المفترض أن تدعم وتدعم الأعمال التجارية ، مثل غرفة التجارة) التي تقدم خدمات لأعضائها دون خدمة قطاع الأعمال والذي يتم دفع رسوم محددة مقابله يتم تحصيل الرسوم عند التقدم بطلب للحصول على ترخيص وتحصيل المستحقات من الأعضاء دون توفيرها ، ولكن يتم إنفاقها على الأمور غير الإنتاجية، مثل والأطعمة والمشروبات وتكاليف إيفاد أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يقدمون أي شيء إلى صاحب العمل ، وما إلى ذلك (حربة، 2009 www).

5) الابتكار والإبداع: من خلال المؤسسات التي تعزز الأعمال التجارية ، يمكن تأسيس الإبداع من خلال التفاعلات بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحث والتطوير وقطاع الأعمال(نظيف، 2006) (شكل 2).

شكل 2 محددات الاستثمار في العراق
المصدر: الباحث بالاستناد الى ما سبق

عوامل تشجيع الاستثمار

هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا مهما في الاستثمار السياحي هي(الحنظل، 2009، p. 5):

1. مساهمات الحكومات في تنشيط السياحة

أ. من خلال تخصيص الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع ، ودور الحكومة وقدرتها على دعم الأنشطة السياحية وتذليل الصعوبات أمام هذا النشاط من خلال المساهمة في حل مشاكل البنية التحتية ، وهو عمل سياحي مباشر ، مثل الكهرباء وإمدادات المياه والطرق والأمن وما إلى ذلك ، ويصعب على قطاع السياحة القيام بذلك بمفرده(الحنظل، 2009، p. 5) .

ب.مساهمة الدولة في الأرض المقامة عليها المشروع السياحي إذا كان سند ملكية الأرض لهاويتم ذلك من خلال مساهمة الدولة في الأرض المقامة عليها المشروع السياحي او بيعها او ايجارها للمستثمر باجور رمزية (حربة، 2009 www)

ت.منح قروض بفائدة مخفضة على المدى البعيد.

ث.حرية تحويل الأرباح والإعفاءات وقوانين العمل والضرائب وأرباح المستثمرين الأجانب والأصول المستثمرة في الخارج سواء للمستثمرين المحليين أو العرب أو الأجانب، وإصدار قوانين وتشريعات لتمثيل وتشجيع وتحفيز عملية الاستثمار))السعيد &عبدلي(., 2018, p. 12).

ج. 2. المردود المالي هو جزء من إجمالي دخل المشروع بعد دفع تكاليف الإنتاج المباشرة وغير المباشرة وبعد خصم نسبة معينة تمثل العائد الطبيعي العادي للمشروع المستثمر، وفيما يتعلق بالمخاطر التي قد يتم مواجهتها في ظروف غير مؤكدة، فإن المستثمرين بالتالي يهتمون بدرجة أقل بالعوائد

الاجتماعية ويهتمون أكثر بالعوائد المادية على استثماراتهم على عكس الدولة ((زغدار، 2005، p. 59)).

3. كلفة الفرصة البديلة

يعني قياس تكلفة أفضل البدائل أو تلك ذات الفوائد التي تم التخلي عنها أو التضحية بها وبالتالي فإن سعر السلعة هو الذي يتم التضحية به إذا كنا نعتقد أن الفرص أفضل من المجالات الأخرى ، فإن الاستثمار السياحي سيزداد وينمو ويزداد والعكس صحيح ، بينما تبقى العوامل الأخرى ثابتة، اي بمعنى آخر إنها علاقة إيجابية تزداد بصورة طردية)صيام &منصور(66 .p ,2018 .,

4. الاستقرار السياسي والمؤسسي

ان توفير بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة لا يتحقق الا من خلال الاتي :

أ. استقرار أمني وسياسي في البلد
ب. اداء اقتصادي كفؤ .
ت. المؤسسات التي تعتمد على أُطر تشريعية صارمة.
ث. الموارد البشرية الماهرة.

تلعب مثل هذه البيئة دورًا كبيرًا في جذب المستثمرين لاستثمار أموالهم. ويؤثر هذا العامل على خلق مناخ استثماري ملائم من خلال حماية الاستثمارات من أخطار التقلبات السياسية والاجتماعية والتشريعية وتوفير الوضوح القانوني والتنظيمي العام، ويؤدي النظام الإداري واستقراره وتماسكه إلى خلق توازن بين الحقوق والالتزامات ، والمساومة السياسية مع المستثمرين ، وتذليل العقبات أمام تدفق المشاريع الاستثمارية(الحنظل، 2009، p. 6) .

5. خيارات المستثمر

لا شك أن الخبرة في نشاط ما تلعب دورًا في التأثير على الاتجاه الذي يستثمر فيه المستثمر في هذا النشاط، للسياحة طبيعة وخصوصية ووظيفة تتطلب معلومات وثقة للمستثمرين لاتخاذ القرارات مبنية على تحليل التكلفة والعائد للاستثمار، وان الخبرة في نشاط ما تلعب دورًا في التأثير على الاتجاه الذي يستثمر فيه المستثمر في هذا النشاط، وللسياحة طبيعة وخصوصية ووظيفة تتطلب معلومات وثقة للمستثمرين لاتخاذ قرارات الاستثمار وتحليل الأرباح (خضر، 2004، p. 7).

6. زيادة رأس المال الثابت في مجال السياحة

بحسب المعلومات الخاصة بالأعمال السياحية ، فإنها تتميز بنسبة عالية من رأس المال الثابت ، مما يعني أن عملية الاستثمار تتطلب قدرًا كبيرًا من رأس المال المستثمر بالمشروع، وهذه المشكلة ستؤدي إلى فترة استرداد طويلة لرأس المال الثابت ، مما يجعل المستثمرين يحققون ربحًا بطيئا يسبب القلق وعدم الطمأنينة عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأنشطة السياحية ،عكس القطاعات الأخرى)الحجازين & رمضان(78 .p ,1996 ,

7. الطلب السياحي

من أهم خصائص الطلب السياحي هي الموسمية ، وتأثير الموسمية على تحركات الاستثمار هو أن المستثمرين بشكل عام يستثمرون أموالهم في المشاريع التي يرتكز فيها الطلب على المنتج على مدار العام ، وذلك لا يتحقق في قطاع السياحة، وهذا يجعله عاملا مؤثرا في قرارات المستثمرين في القطاع ، فهناك علاقة عكسية بين موسمية النشاط السياحي والاستثمار فيه، على عكس الحال مع مشاريع لها أرباح سنوية على مدار العام أي نسب رأس المال ثابتة وتزيد سنويا(الحنظل، 2009، p. 8).

ISSN 2710-0952 (Print) ISSN 2790-1254 (Electronic)

8. العملات الأجنبية والايرادات

يعتبر النقد الأجنبي أحد الفوائد الرئيسية للسياحة التي يتم تحقيقها محليًا من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات ، وزيادة الدخل ومستويات التوظيف، لان جزء من دخله يكون بعملة أجنبية وله الحق في التصرف فيه (حربة،2009،www)(شكل 3).

معوقات الاستثمار السياحي

شكل 3 العوامل التي لها دور في تشجيع الاستثمار

المصدر: الباحث بالاستناد الى ما سبق

هناك عقبات تحد من رغبة واستعداد القطاع الخاص للاستثمار في التراث الثقافي والطبيعي والموارد والخدمات السياحية والمرافق والمعدات وهي تتطلب جهوداً متضافرة، وهو يقلل من تأثير هذه المعوقات على الاستثمار وفوائده المتعددة ، مما يجعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية ، وخلاصة القول إن هذه العقبات تتمثل في: (الحنظل، 2009، p. 6)

1) الافتقار إلى التخطيط السياحي السليم ، وإعداد وتنمية المعالم الثقافية والطبيعية ، وتقديمها إلى المستثمرين من القطاع الخاص.
2) عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية حول جدوى الاستثمار في السياحة. لذلك ، ستتأخر جاذبية المستثمرين المحليين.
3) عدم وجود خبرة على المستوى القطري في استثمار التراث الثقافي والطبيعي من قبل الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص
4) عدم دقة الأنظمة والقوانين المنشئة لقطاع المستثمر الخاص وتحديد حقوق والتزامات قطاع السياحة وخاصة المواقع الثقافية والطبيعية ومواردها.
5) قلة البنية التحتية (البنية التحتية السياحية) المتمثلة في أهم المنشآت السياحية والمرافق السياحية التي تدعمها.
6) تفتقر العديد من دول العالم إلى الأموال المخصصة للاستثمار السياحي. يعد نقص رأس المال عقبة رئيسية أمام الاستثمار السياحي. العديد من دول العالم ، وخاصة الدول النامية ، ليس لديها قنوات كافية لتمويل مشاريع التنمية السياحية. الحرب وانعدام الأمن: من المعروف أن الحرب تؤدي إلى تدمير كبير للبنية التحتية والاقتصاد ، حيث يخشى السائحون أرواحهم وممتلكاتهم من الضياع أو السرقة ، فإن القلق وفقدان الأرواح تعتبر الحرب أهم إفرازات سلبية ... ولا يتحركون في جو آمن ومستقر. ويشكل ذلك عقبة رئيسية وعقبة أمام الاستثمار في قطاع السياحة.
7) تلوث المناخ واستنفاد الموارد هي أخطر المشاكل التي تواجه العالم اليوم. لقد تعدي البشر بشكل كبير على الطبيعة حيث تم تدمير الكثير من غابات العالم بسبب سوء التخطيط الحضري وإنشاء مشاريع التنمية الصناعية والزراعية والتجارية(شكل 4) .

ISSN 2710-0952 (Print) ISSN 2790-1254 (Electronic)

تعيق هذه العوائق وجود سياحة متوافقة بيئيًا وتعيق إقامة تنمية سياحية مستدامة. وهذا يعوق الاستثمار في قطاع السياحة وتقوضه بشكل كبير.

إن خلق مناخ استثماري ، ومعالجة العقبات ، وتعزيز الجهود وتركيزها في مجالات التراث الثقافي

شكل 4 معوقات الاستثمار السياحي

المصدر: الباحث بالاستناد الى ما سبق

والطبيعي ، والمرافق والخدمات السياحية ، كلها عوامل ستدعم القطاع الخاص وتشجع الاستثمار في قطاع السياحة وموارده المتعددة، وسوف تقطع شوطا طويلا في تنمية الاستثمارات ونموها ودفع عجلاتها في قطاع السياحة)م .م .الزهراني &غلمان.(2008, p. 22 ,)(شكل 5):

1) قطاع السياحة مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار لتسهيل الإجراءات والإسراع بإنجاز المعاملات للمستثمرين وفق آليات تضمن سرعة تقديم الخدمات وإنجاز وتسهيل الإجراءات ؛ تعديل.
2) تحديد مواقع المشاريع السياحية المقترحة وتصنيفها وتحديد طبيعتها والعمل على تهيئتها كمناطق جذب سياحي.
3) مساعدة المستثمرين ومساعدتهم من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بمناخ وبيئة الاستثمار في قطاع السياحة وتقديم الأبحاث حول فرص الاستثمار.
4) تفعيل استراتيجيات تشجيع الاستثمار السياحي في مجالات الخدمات والمرافق السياحية، والمعالم الثقافية ،والطبيعية، ومواردها.
5) توفير التمويل للاستثمار السياحي وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبار السياحة قطاع صناعي فعال يساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني.
6) تشجيع رؤوس أموال الدولة (القطاع الخاص) على الاستثمار في قطاع السياحة وتذليل معوقات الاستثمار في هذا القطاع.

شكل 5 تذليل معوقات الاستثمار السياحي

المصدر: الباحث بالاستناد الى ما سبق

مقومات الاستثمار السياحي في العراق

تتميز السياحة بأهميتها ودورها الفاعل في دعم اقتصاد أي دولة ، حيث تساهم الإيرادات التي يدرها هذا القطاع بشكل كبير في دعم عملية التنمية. وكان هذا القطاع خاصة بعد عام 2003 وما تبعه من تدهور النظام ، مدمراً وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية والاجتماعية والسياحية ، ونهب ودمر الكثير منها ، لا سيما أثناء احتلال الأراضي العراقية بعد ذلك.

ويتميز العراق بالعديد من المقومات والامكانات الكبيرة والمتنوعة في مختلف المناطق بما يمتلكه من ارث حضاري وديني فضلا عن تمتعه بمناطق جغرافية متعددة وتنوع ظروفه المناخية ، وتتمثل أبرز مقومات وإمكانات السياحة في العراق بما يأتي:

1- **الامكانات الطبيعية:** تعد الامكانات الطبيعية من اهم المقومات التي تدعم وتحفز ظهور السياحة وتطورها في اي بلد وتتمثل بالموارد المائية والحيوانية والثابتية فضلا عن المعالم الجغرافية التي توفر المناخ السياحي ، ويمتلك العراق العديد من الامكانات الطبيعية والتي تتميز بها مختلف مناطقه فوجود الجبال والشلالات المائية واعتدال المناخ في المناطق الشمالية منه جعل منها اهم مورد طبيعي سياحي في العراق، فضلا عن وجود الاهوار في جنوبه والتي تتميز بروعة المناظر ووجود ثروات نباتية وحيوانية فضلا عن طبيعة وخصوصية هذه المناطق مما يجعل منها منطقة سياحية مهمة وعلى الأخص مع توافر عنصر الامان في المناطق الجنوبية ومما زاد من اهميتها أدراجها ضمن لائحة التراث العالمي من قبل الامم المتحدة(حسن et al., 2020, p. 14).

2- **الامكانات والمقومات التاريخية والحضارية:** يعد العراق من البلدان التي امتلكت ارثاً حضارياً يعود لحقب تاريخية مختلفة ومعالم اثرية مختلفة يعود بعضها الى العصور الحجرية الاولى مثل كهف شنايدر

3- **الامكانات والمقومات الدينية:** يمتلك العراق العديد من المعالم الدينية في مختلف مناطقه والتي تعود للعديد من الديانات السماوية فهناك دور العبادة والجوامع والمراقد والكنائس وقبور الانبياء ومن اهمها الاماكن المقدسة في كربلاء والنجف وبغداد ومناطق اخرى مختلفة من العراق فضلا عن وجود قبور للعديد من الانبياء في اماكن مختلفة من البلد وغيرها الكثير. وكما هو معلوم فان العراق يحتل المراكز المتقدمة في البلدان النامية والمتقدمة في جانب السياحة ، اذ تتوفر لديه ميزة نسبية في هذا المجال ولا سيما السياحة الدينية، حيث ان هناك ثلاث دول في العالم تقريبا من حيث الضخامة تتمتع بها وهي السعودية وفرنسا والعراق، الا ان العراق يتمتع بخصائص لا تتوافر في البلدان الأخرى وهي: ان العتبات المقدسة موجودة داخل مدن كبيرة مما يؤدي الى توفير احتياجات السياح من سكن ومرافق عامة. ليست محددة بمدة زمنية خلال السنة مما يجعل الضغط على المرافق السياحية اقل وطأة مما تقدم يمكن القول بان السياحة الدينية في العراق لها خصوصيتها ، ونتيجة لذلك فهي تشكل أحد اهم مصدر لزيادة الإيرادات)عيسى &هاشم(, 2018, p. 22)

الاستثمار الأجنبي في العراق

أما بالنسبة للعراق ، فلا بد أولاً من إدراك أهمية ودور الاستثمار الأجنبي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتسريعها ، ورفع الاقتصاد العراقي من الواقع الرهيب الذي أحدثته الإدارة السابقة، عالم ما بعد العزلة الذي استمر لأكثر من 25 عامًا ، وفي حال ثبوت أهمية الاستثمار الأجنبي ، حدد معوقات هذا الاستثمار والعوامل التي تجذبه والفرص الاستثمارية ونقاط الضعف والقوة ، وما يجذب ذلك الاستثمار، وبيان ما إذا كان الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار جاذبة او طاردة، حيث أنه أحد الحلول المقترحة بقوة لتحقيق التنمية المستدامة في الوقت الحالي هو إعطاء دور للاستثمار الأجنبي في دفع وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق عامة.

سيحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق العديد من المكاسب الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي ، ويمنح العراق دفعة قوية نحو تحقيق التنمية المستدامة في وقت قياسي، وهي :

1) من المهم تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي ، حيث أن تدفق الاستثمار إلى القطاع الصناعي ، وخاصة التصنيع ، ومشاريع البنية التحتية اللازمة لبناء اقتصاد حديث سيؤدي إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والمساهمة في تطوير الهيكل الاقتصادي الوطني ، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي 93٪ على عائدات النفط ، مما يشكل تهديدا كبيرا للأمن القومي ، ويهدف إلى توسيع وتحسين كفاءة قواعد الإنتاج دون الحصول على تمويل خارجي (حسن وآخرون ، 2020 ، ص 23).

2) زيادة حجم الصادرات ، وتفعيل أنشطة التجارة المحلية ، وتشغيل العديد من القطاعات المتعلقة بالعمليات اللوجستية مثل التخزين والنقل ، وإنشاء مشاريع محلية لدعم مشاريع الاستثمار الأجنبي وتحسين الاقتصاد العراقي من خلال زيادة الإنتاجية ؛ تطوير الأنشطة التجارية ، من بين عدة أمور أخرى. دخل جديد في الفئة مقابل استخدام خدمات معينة ، مثل إيجار الأراضي والمباني ، أو الخدمات الأخرى التي تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مزيد من التطوير والتطوير(خضر، 2004، p. 6) .

3) رفع مستويات التشغيل في بعض قطاعات الاقتصاد ومحاربة ظاهرة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة توفرها المشاريع الاستثمارية.

4) بالنسبة لصناعات المنتجات الوسيطة التي تدخل المنتج النهائي للمشاريع الاستثمارية ، زيادة الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي ، زيادة القيمة المضافة التي تخلقها الصناعات المحلية ، زيادة فرص العمل المحلية ، تقليل البطالة ، وزيادة مستويات الدخل.

5) من أهم الأشياء التي يجلبها الاستثمار الأجنبي هو إدخال رأس المال وتطوير وتنويع الموارد المالية في الاقتصاد وإقامة المشاريع، ان قلة المدخرات المحلية التي تعاني منها الدول النامية بما فيها العراق ، ومساهمتها في سد الفجوة بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب ، أي ستؤدي الى رفع معدل الاستثمار الوطني(خضر، 2004، p. 7) (شكل 6).

شكل 6 اهمية الاستثمار الاجنبي في العراق

المصدر: الباحث بالاستناد الى ما سبق

الاستنتاجات

1) يتخلف العراق في المؤشرات الدولية لأنه ينتمي إلى مجموعة دول لا تتمتع بحرية اقتصادية ، ومؤشرات عالية للفساد ، وتنمية بشرية معتدلة. فيما يتعلق بمدة الحصول على الترخيص والحصول على الموافقات اللازمة.

2) في حين أن دور الحكومة وسلطات الاستثمار واضح في خلق مناخ استثماري أفضل ، فإن الحكومة العراقية والهيئة الوطنية للاستثمار مرتبكان في خلق مناخ استثماري أفضل. عناصر بيئة ناجحة.

3) يعاني قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ، وهو ركن أساسي من أركان البيئة التشريعية العراقية ، من عدة نقاط ضعف تتعلق بالضمانات والامتيازات الممنوحة. ملكية الارض..
4) الاستقرار الساسي والامني يعد مطلبا مهما وحيويا فالمؤثرات السياسية تؤدي دورا مهما في رسم البيئة الاستثمارية.
5) المبالغة في تعقيد الإجراءات وطولها وتنوعها على مستوى سهولة تنفيذ الأنشطة التجارية كعوامل تثني المستثمرين عن الاستثمار.
6) بالرغم من كثرة المشاريع المنفذة في السنين الماضية ، إلا أن افتقار العراق الواضح للبنية التحتية وما ترتب عليه من آثار سلبية ، فضلا عن انتشار الفساد الإداري والمالي.
7) هناك فجوات في الإعلام والوعي بأهمية السياحة في العراق.

التوصيات

1) دراسة تجارب الدول الأخرى مع الاستثمار الأجنبي والبيئة المواتية لجذب هذا الاستثمار والاستفادة منه.
2) فطام البلاد عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة وتحفيز الاستثمار في السياحة.
3) العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ، وإلا فلن يتمكن المستثمرون من الاستثمار في العراق.
4) استخدام القوانين واللوائح كأساس لجذب الاستثمار وتشجيعه ، وتبسيط الإجراءات المعقدة ، والحد من البيروقراطية المستخدمة في إصدار تراخيص الاستثمار ، باتباع مبدأ النافذة الواحدة ، والحاجة إلى إطار وطني واضح للتخطيط السياحي ، وسلسلة من الواجبات. تعديلات قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2008 لمنح المستثمرين امتيازات وتسهيلات لتشجيعهم
5) إصلاح السياسات والإجراءات الخاصة بأنشطة الاستثمار ، حيث تتقاطع إدارات وسياسات الاستثمار في الوزارات الوطنية مع بعضها البعض ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إضعاف حماس المستثمرين.
6) التأكيد على تنويع الاقتصاد العراقي وزيادة مساهمة القطاع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النقاط.

المصادر

1. إذهيب، ع. ك. (2022، September 22). واقع استثماري متردد في العراق رغم إقرار قانونه عام 2006.. تعرف على الأسباب. الجزيرة نيت. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/9/25/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%B1%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1#:~:text=%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%87%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%202006..-,%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8,%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A5%D8%AF%D8

%AE%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9.

2. الحجازين، ز. ب.، & رمضان، ز. (1996). مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة [اطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية]. In 1996. http://yarab.yabesh.ir/yarab/handle/yad/371094

3. الحمود، م. ن. ص.، & (مشرف)، ا. غ. ف. (2011). أثر تعديلات تقرير مدقق الحسابات على قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة عمان من وجهتي نظر مدققي الحسابات والمستثمرين [اطروحة دكتوراه، جامعة الاردن]. In 2011. http://yarab.yabesh.ir/yarab/handle/yad/399692

4. الحنظل، و. (2009، February 6). قانون الاستثمار العراقي يعرقل دخول شركات خليجية. جريدة المنارة - مؤسسة الجنوب للصحافة والنشر.

5. الزهراني، ع. ا. ب. ع. ا.، & قسيمة، ك. ح. (2008). الاستثمار السياحي في محافظة العلا. https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/lstthmr_lsyhy_fy_mhfz_ll.pdf

6. الزهراني، م. م.، & غلمان، م. أ. (2008). " Assessment of Light Intensity Outputs of Quartz Tungsten Halogen Curing Units. http://www.kau.edu.sa/Show_Res.aspx?Site_ID=0012063&Lng=AR&RN=53791

7. السعيد، ص.، & عبدلي، ه. (2018). دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد الاول(العدد 4).

8. الوطيان، م. (1990). المدخل الى اساسيات الاستثمار: Vol. المجلد الاول (الطبعة الاولى). مكتبة فلاح.

9. قانون الاستثمار العراقي، (2006) (testimony of الوقائع العراقية).

10. ايفانز، ر. (2011). شحن مستقبلنا بالطاقة (ف. حردان، Ed.؛ الطبعة الاولى). المنظمة العربية للترجمة- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

11. حامد، س. م.، & عبد الجليل، ع. ع. (2011). الاستثمار في القطاع السكني وتمويله. Journal of Planner and Development، المجلد الثاني (العدد 16)، 35–52. https://jpd.uobaghdad.edu.iq/index.php/jpd/article/view/148

12. حربة، ع. (2009). قوانين الاستثمار المعمول بها في العراق منعت العديد من فرص الاستثمار العالمية. الصفحة العراقية لوكالة نيوزماتيك.

13. حسن، ح.، إسماعيل، د. ر.، & ديوب، د. م. م. (2020). العلاقة السببية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية. مجلة جامعة حماة، المجلد الثالث(العدد 13). https://hama-univ.edu.sy/ojs/index.php/huj/article/view/494

14. خضر، ح. (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر: Vol. المجلد الاول (الطبعة الثالثة). المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

15. زغدار، ا. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة. مجلة الباحث، المجلد الثالث(العدد 1)، 159–168. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/7509

16. صحيفة الفداء. (2007، 11 June). أهمية استثمار المدخرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر.

17. صيام، ج.، & منصور، ج. (2018). Estimating the Investments Required for the Development Plan and the Resource Gap Using the Harrod-Domar Model تقدير الاستثمارات المطلوبة لخطة التنمية و فجوة . Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, 9(1), 53–58. https://jaess.journals.ekb.eg/article_35384.html

18. عيسى، ر. ع. ا.، & هاشم، ا. ب. (2018). إثر التعاملات المصرفية الالكترونية على زيادة الإيرادات الصافية لمصرف PayPal في الولايات المتحدة الامريكية للمدة (2010-2016). مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 24(العدد 109)، 383–401. https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/index.php/JEASIQ/article/download/1554/1422

19. محمد، غ. ع. (2008). تأملات مستقبلية في ظل قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006. مجلة جامعة كربلاء، المجلد السادس(العدد 2).

20. نصار، م. ن. م. (2010). أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني دراسة تطبيقية 1995- 2008 [اطروحة دكتوراه، جامعة الازهر- غزة]. http://dspace.alazhar.edu.ps/xmlui/handle/123456789/1874

21. نظيف، ا. (2006، 12 September). الحكومة المصرية تسعى لزيادة معدلات جذب الاستثمار الاجنبي وتؤكد تحسن مناخ الاستثمار- نظيف يؤكد في مؤتمر «اليورو مني» أمس على اهمية الشراكة. الشرق الاوسط. https://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=382322&issueno=10150#.Y18BLXZBy3A